صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org

العدد 418، نوفمبر 2017م، صفر 1439هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

سقوط الطغيان الخليفي يقترب والشعب موعود بالنصر

كيف يمكن قراءة المشهد البحراني بعد مرور ما يقرب من سبعة اعوام على الثورة التي هزت اركان نظام الاستبداد القبلي في هذه الجزر المعذبة؟ الامر المؤكد ان الحكم الخليفي حفر قبره بيديه لهذه الاسباب: اولا انه فوت فرصا عديدة للتغيير الذي كان سيؤدي الى استمرار الحكم الخليفي، واهمها فرصتان: مرحلة الميثاق التي اعقبت انتفاضة التسعينات، والتي كان بامكان الطاغية الاستفادة منها لتثبيت حكمه بتنازلات محدودة تتمثل اساسا في اعادة العمل بدستور البلاد للعام 1973 الذي ينص على الحكم الخليفي. ولكن غروره دفعه للتذاكي على الشعب معتقدا ان بامكانه تمرير مخططه المشؤوم المعتمد اساسا على تغيير التركيبة السكانية. ثانيتها: فرصة تواجد قطاع كبير من المعارضة في برلمانه الصوري. فوجود جمعية الوفاق بثقلها الانتخابي كان كافيا لمنحه تفويضا للحكم في مقابل التفاعل الايجابي مع اطروحاتها سواء في مجال التجنيس السياسي ام التوظيف ام الخدمات العامة ام توزيع السلطة. ثانيا: انه قلل من شأن الثورة التي اندلعت في ذروة الربيع العربي واستخف بها واعتقد ان الدعم السعودي والبريطاني سوف يحميه من غضب الجماهير وان باستطاعة الجيوش الاجنبية كسر شوكة الشعب وتركيعه. وفاته ان تلك الثورة كانت ثمرة عقود من الاضطهاد والظلم والاستضعاف والاهانة، وانها تمثل غضب الحليم الذي لا يمكن احتواؤه. ثالثا: انه تمادى في قمعه الشعب واستعدى اغلب اطيافه السياسية والاجتماعية واضفى على جرائمه طابعا طائفيا محضا، فشتم معتقدات الشعب ونكل بالعلماء واغلق كافة المؤسسات الدينية والسياسية واستهدف اكبر عالم ديني في البلاد التي تعتبر اكبر مرجعية سياسية. رابعا: انه ظن ان سياسة التجنيس السياسي التي مارسها في السنوات العشر السابقة قد حققت له ما يريد، بتحويل السكان الاصليين الى اقلية عددية وبالتالي لن تكون قادرة على فرض التغيير السياسي التي تهدف اليه.

اليوم يتضح ان تلك الاخطاء تحولت الى طوفان قادر على جرف النظام ومن يرتبط به. واصبح من المستحيل ان يتعايش البحرانيون مع العصابة الخليفية مهما قدمت من وعود. فالمؤن لا يلدغ من جحر مرتين، وفي كل زاوية من انحاء الوطن يرتفع لسان حال الام التي فقدت ابناءها تحت التعذيب او القتل او الاعدام قائلا: كيف اعاودك وهذا اثر فأسك؟ ولقد تمادى الطاغية وعصابته في استهداف الشعب، فبعد اعتقال الرموز القادة في شهر مارس 2011 شن حملة اعتقال واسعة طالت الآلاف من المواطنين حتى تجاوز عدد من اعتقلوا 20 الفا، ما يزال حوالي ربعهم يرزحون في غياهب السجون. وبرغم معاناته وجراحه، اصبح الشعب اكثر إصرارا على رفض الحكم الخليفي والعودة الى اوضاع ما قبل 14 فبراير 2011. هذه حقيقة لا يريد الخليفيون او داعموهم استيعابها. هذا برغم استمرار الثورة مشتعلة ولم تتوقف فعالياتها يوما واحدا، واستمرار الاعتقالات وتعمق الاضطهاد السياسي بمعدلات غير مسبوقة. كما يتجاهل داعمو الخليفيين صرخات الضحايا في السجون او الملاجيء او المنافي، ويصمون آذانهم عن استغاثات ضحايا التعذيب او تقارير المنظمات الحقوقية الدولية التي ما برحت تصدر تقارير موثقة حول ما يجري في طوامير التعذيب الخليفية. انها واحدة من الحالات النادرة في عالم اليوم الذي فشل الغربيون فيه عن دعم التحول الديمقراطي او وقف انتهاكات حقوق الانسان خصوصا في الدول التي يطمعون في الاستيلاء على اموالها النفطية. يتجاهل هؤلاء انهم يراهنون على خيول خاسرة. فهذا التحالف الشرير الذي يضم السعودية والامارات ومصر والعصابة الخليفية غير مرشح لتحقيق اي من اهدافه الاجرامية. فاستهداف شعب اليمن على مدى اكثر من ثلاثين شهرا لم يؤد الا الى الدمار والموت، والصيحات التي ترتفع هنا وهناك بوقف

التتمة صفحة (8)

* وجه اربعون عضوا بالبرلمان الأوروبي من مختلف المجموعات السياسية، رسالة مفتوحة إلى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمن فيديريكا موغريني؛ يطالبون فيها بالضغط لأجل الإفراج عن أفراد من عائلة الناشط الحقوقي البحراني السيد أحمد الوداعي. ويدير السيد الوداعي معهد البحرين للديمقراطية والحقوق (بيرد) ومقره لندن، و"هو مدافع بارز عن حقوق الإنسان، وقد تعرض لأعمال انتقامية متكررة من قبل حكومة البحرين، ومنذ عام ٢٠١٦، واصلت السلطات أعمال الانتقام ضد أفراد أسرته، وترهيب زوجته ومقاضاة أهله"، بحسب ما جاء في موقع المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان الذي نشر خبر الرسالة.

* وصف استشاري جراحة المخ والأعصاب الدكتور طه الدرازي وضع السجناء السياسيين في البحرين بأنهم "يشربون الماء في قناني الكلوروكس ويأكلون وجباتهم على أكياس النايلون بدلا من الصحون، ويقضون 23 ساعة يوميا في الزنزانات". جاءت هذه التغريدة على حساب الدرازي، ضمن حملة تضامنية واسعة مع المعتقلين السياسيين. وعلى الفور شن عملاء الخليفيين حملة عليه بالتجنّي واتهموه والكذب والخيانة، وكان تعليق الدرازي عليها "لن أرد على من استنكر ما جاء التغريدة ووصمني بالكذب، وكما قالوا سجن خمس نجوم، لو لم أكن هناك وعشت المعاناة لما ذكرت ذلك!"

* أكد مصدر من داخل سجن جو المركزي أن "الإجراءات الانتقامية" داخل السجن تسببت في إصابة عدد من السجناء بمرض "الإيدز". وأوضح المصدر أن أحد مباني السجن – الذي لم يكشف اسمه لأسباب امنية – وصلت فيه الحالات التي تم اكتشافها لمرض الإيدز إلى ٢٨ حالة في شهر سبتمبر الماضي. وأكد المصدر أن هذه الحالات تمت الإصابة بها داخل السجن وأن الإجراءات "المتعمدة" التي تقوم بها إدارة السجن تسببت في وقوع هذه الإصابات، لاسيما في أوساط السجناء الصغار، مع سوء الرعاية الصحية والإهمال في النظافة العامة، وكذلك في ظل الفساد الأخلاقي الشائع بين قوات المرتزقة التي توفر المخدرات لتشجيع السجناء على تعاطيها.

* في 24 اكتوبر قدمت العصابة الخليفية اربعة من أشهر المختطفين في البحرين المحاكمة العسكرية التي أُحيلوا لها "بشكل سري وبدون حضور محام" بتهمة التخطيط لاعمال عنف. وقد اتصل كل من السيدعلوي حسين، محمد الشهابي، محمد المتغوي، والسيد فاضل عباس؛ الاتصال بعائلاتهم لاخبارهم بالمحاكمة السرية وفقا لقرار اصدره الطاغية قبل عام يقضي بمحاكمة البحرانيين امام محاكمه العسكرية. وأُختُطف السيد فاضل في سبتمبر ٢٠١٦م، وظل مخفيا حتى الآن. فيما أُختُطف السيد علوي حسين في أكتوبر ٢٠١٦م وشغل ولم يسمع عنه شيء. بينما اختطف الشهابي والمتغوي خلال العدوان الدموي الذي نفذته القوات الخليفية في مايو الماضي على المعتصمين بجوار منزل آية الله الشيخ عيسى قاسم بالدراز.

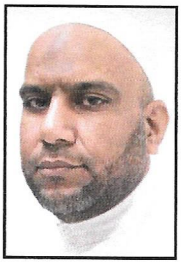

الطاغية يأمر "قضاته" باصدار قرار نهائي بحل وعد

أصرت العصابة الخليفية، عبر محكمتها الاستئنافية، على حل جمعية وعد الليبرالية، بسبب مواقفها الداعمة للحراك الشعبي والمطالب العادلة، واصدرت يوم الخميس 26 اكتوبر قرارها المبرم بحل الجمعية ومصادرة ممتلكاتها. ورفض اعضاؤها الابتزاز وقالوا ان الكيان المعنوي اهم من المباني والممتلكات. ومن المؤكد ان الطاغية سيلتزم باوامر اعادة فتح الجمعية اذا صدر القرار من واشنطن او لندن، كما فعل مع نشطاء حقوق الانسان الذين اطلق سراحهم بعد يومين من زيارة وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط، السيد أليستر بيرت للمنامة.

مطاردة وزراء العدوان على البحرين واليمن

مرة أخرى يجد وزراء الأنظمة القمعية في منطقة الخليج انفسهم في مواجهة ثلّة من الناشطين الذين آلوا على انفسهم مطاردة الجلادين ومجرمي الحروب ممن يحطون الرحال في العاصمة البريطانية لندن ساعين لتبييض وجه أنظمتهم القمعية وللتغطية على إنتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان.

وزير الخارجية السعودية عادل جبير وأنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات وفواز الخليفه سفير عائلة آل خليفه في لندن شاركوا يوم الثلاثاء 24 اكتوبر في ندوة لتسويق الأكاذيب للمجتمع الدولي حول الحرب العدوانية على اليمن وللترويج لسياسات السعودية الجديده.

لكن اللافتات التي رفعها الناشطون خارج الفندق الذي عقدت فيه الندوه والهتافات التي اطلقوها فضحت أكاذيب الثلاثي الذي طارده الناشطون حال انتهاء الندوه مردّدين الشعارات المنددة بجرائم التحالف في اليمن وبدعم السعودية والإمارات والبحرين للجماعات الإرهابية.

وقد ولّى السفير الخليفي هاربا من البوابة الخليفية للفندق فيما اعترض الناشطون سيارة الوزير السعودي ولاحقوا أنور قرقاش منددين بمشاركة بلاده في قمع الحراك الشعبي في البحرين.

استمرار المطالبة بوقف بيع الاسلحة للسعودية

محتجون بريطانيون يهتفون امام المحكمة في لندن مطالبين بوقف بيع الاسلحة للسعودية. وزير الدفاع البريطاني قال للبرلمان مؤخرا بان الضجة ضد بيع الاسلحة تعوق عقد صفقات عملاقة مع السعودية.

في مساء الثلاثاء 17 اكتوبر عقدت بمبنى البرلمان البريطاني ندوة خاصة حول الحريات الدينية في المنطقة، برعاية النائب جورج هاوارث، من حزب العمال. وتحدث الشيخ ميثم السلمان عن اضطهاد الغالبية القصوى من السكان الاصليين بسبب هويتهم المذهبية التي يحاربها الحكام الخليفيون.

في 17 اكتوبر عقدت منظمة "فرونت لاين ديفندرز" اجتماعا تضامنيا مع نشطاء حقوق الانسان الذين تضطهدهم حكومات بلدانهم. وكانت صور النشطاء البحرانيين: نبيل رجب وعبد الهادي الخواجة وناجي فتيل وابتسام الصايغ معروضة على الشاشة كنماذج من هؤلاء. وفي الصورة يظهر السيد اندرو اندرسون، المدير التنفيذي للمنظمة، وهو يتحدث للحاضرين.

استهداف رموز الثورة المعتقلين: تحليل في خلفيات التشفي الممنهج.. وطبائع الانتقام

البحرين اليوم – (خاص)

عندما ينفعل وزير خارجية النظام الخليفي، خالد أحمد، ويعربد على منصة توتير، ثم يصف المعتقلين الـ ٤ آلاف في سجون نظامه المترهّل بأنهم مجرمون؛ فإن ذلك يدل على حجم الورطة التي تورط بها جهاز القمع، وأن المنهج الأمني في التعامل مع الأزمات السياسية غير مجد تماما. فالنظام – ومنذ أكثر من عقد من الزمن – ضاعف من ترسانته الحربية والعسكرية، وضاعف أيضا أجهزته الأمنية، صرفا وعددا، بغية القضاء على الثورة والحراك الشعبي المنطلق منذ ٢٠١١، وبهدف إرغام قوى المعارضة على الاستسلام والقبول بمخرجات النظام نفسه وبسقفه السياسي الذي يعتبره الحد الأعلى في تنازلات أي مرحلة تفاوضية.

تعقيد المشهد السياسي يطرح تساؤلا جديا حول إستراتيجية النظام الحاكم في البحرين تجاه استمرار سجن القيادات والرموز السياسية من جهة، والسعي المتكرر في إيقاع انتهاكات حقوقية تجاههم، من جهة أخرى. فهل أن تلك الانتهاكات المتكررة نتيجة للقمع الممنهج الذي تتشكل وتُبنى عليه الأجهزة الأمنية؟ أم أن تلك الانتهاكات تحدث وفقا لتوجيهات عليا تصدر من مراكز القرار القوية والرئيسية، وتحديدا من الديوان الملكي وقصر الصافرية؟

بداية، يجب التذكير أن حسابات النظام الخليفي كانت ولا تزال قائمة على أن إخلاء المشهد السياسي الخارجي من القيادات والرموز، وتصفية كل تركتها السياسية؛ من شأن ذلك أن يعفيه من المسؤولية السياسية والأخلاقية، يضاف إلى ذلك الحسابات الإقليمية واعتباراها سندا ثابتا في السياسات والمواقف والتحالفات، في حين أن هذه تعتبر قراءة خاطئة في فهم الاتجاهات السياسية ومسار صناعة الأحداث من جانب، وسيولة المواقف السياسية للدول الكبرى والفاعلة في الإقليم من جانب آخر.

وبالتالي، فإن أي اهتزاز في تلك الحسابات يستتبعه أثر وفعل غير متوقع وفقا لنظرية أثر الفراشة (the butterfly effect). فعندما تهتز بنية التحالفات الإقليمية – كما حدث في الأزمة الخليجية مع قطر – يؤدي ذلك لحدوث اضطراب في حسابات النظام، سواء كان المطلوب منه الرقص على إيقاع ضربات "الدف" الجديدة، أم تقليص الدعم السياسي الذي كان متوقعا. وبالمثل، فإن فشل الأجهزة الأمنية في مهمتها القذرة، وعدم قدرتها على إخماد القوة الشعبية؛ يرسل إشارات سلبية لقيادات النظام تُشعرهم بالفشل في كل جهودهم المبذولة في هذا الشأن. وفقا لذلك، فإن الانتهاكات المتكررة في سجن جو المركزي، وبالأخص استهداف الرموز والقيادات، هو نتيجة متوقعة للفشل في السياسات الأمنية، واختلال الوضع الإقليمي لغير صالح توقعات النظام من الجهة الأخرى. ومعنى ذلك على ارض الواقع؛ أنه كلما زاد الفشل والإخفاق لدى النظام؛ كلما عمد للتضييق على المعتقلين، أو ضاعف حملات القمع تجاه المواطنين.

ووفقا لهذا المعطى يمكن في مقام التحليل رصد أربعة مجموعات من الأسباب التي تقف خلف حملات الاستهداف الممنهج ضد الرموز وبقية المعتقلين وهي:

أولا بنيوية الإقصاء والقمع

وفحوى مجموعة الأسباب هنا تقع تحت عنوان الطبيعة الانتقامية المغروسة في بنية النظام السياسي ممثلا في العائلة الحاكمة، وفي بنية الأجهزة الأمنية المكلفة بحماية مصالح العائلة الحاكمة. فالصراع بين القوى السياسية والشعبية وقوى النظام صراع متجذر، ولم يعد صراعا افقيا يمكن تسويته سريعا، أو صراعا سياسيا خالصا، بل تحول هذا الصراع بفعل تدابير النظام الفاشلة والقمعية؛ إلى صراع عمودي متجذر في الهويات المتصارعة، وبالتالي فإن السلوك القمعي والاستهداف الممنهج يتبع العقيدة الأمنية والصراعية التي تشكلت عليها أجهزة النظام منذ تأسيسها.

ثانيا: الفشل في المهمة القذرة

فهناك فشل في إدارة الأزمة السياسية والأمنية، وكذلك هناك فشل في قدرة المخابرات على التنبؤ بمسار الأحداث، فالثورة منذ انطلاقها لم تتوقف، حتى وإن قلّ نشاطها بفعل تفريغ الساحة الميدانية من القيادات والنشطاء وملاحقة الشباب وتسخير القضاء في استصدار أحكام قاسية ومغلظة وصلت إلى سحب أكثر من ٤٠٠ جنسية وأحكام تصل مددها لأكثر من آلاف السنين. مثل هذا الفشل الذريع تنعكس نتائجه في حملات ممنهجة لمواصلة الانتقام والتشفي من القيادات والرموز، بغرض تحقيق توازن نفسي لدى أفراد وقيادات الأجهزة الأمنية وصناع القرار في النظام الخليفي.

ثالثا: ارتدادات الإقليم

بحكم انخراط النظام في تحالفات إقليمية امنية وعسكرية "خائبة" وتعرُّضها للفشل المتواصل في تحقيق أهدافها، وبالأخص رهن السيادة الوطنية للهيمنة السعودية؛ فإن أي فشل أو إخفاق في أداء تلك التحالفات يتم تحويله إلى ردة فعل وبطش لقوى الداخل، التي عادة ما تحوص على إبداء التضامن مع الأطراف الأخرى، مثل حركة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن، أو قوى الحشد الشعبي في العراق أو معارك حزب الله في منطقة الشام. والذي يحدث أن القوى السياسية السلمية في البحرين تُعدُّ الحلقة الأضعف بين حلقات المحاور المتصارعة، ولهذا يتم استهدافها بشكل متكرر وبالتوازي مع إخفاقات وفشل حلفاء النظام على أرض الواقع.

رابعا: الرقص المرتزق

وهي مجموعة أسباب تتصل بالمجموعة السابقة لكنها أكثر خصوصية إذ تمثل هذه الأسباب الطبيعة الإرتزاقية التي يقوم بها النظام إرضاءاً وتلبية لمتطلبات حلفائه وترتيب قضاياهم، وبما يمتلك من قضايا. فعندما تتأزم علاقات السعودية أو دولة الإمارات مع إحدى الدول أو المجموعات؛ يندفع النظام في التطبيل لمواقف حلفائه ولو كذبا، كما فعل في "كشف" الاتصالات بين بعض قيادات جمعية "الوفاق" ومسؤولين قطريين على خلفية الأزمة القطرية السعودية الإماراتية. وكما يحدث غالبا في الأزمة السعودية الإيرانية، حيث يتبرع النظام في البحرين في "الكشف" عن العديد من الخلايا المزعومة التي تقول عنها إنها مرتبطة بإيران أو الحشد الشعبي أو حزب الله.

القاسم المشترك

مهما قيل عن "صوابية" مجموعة من تلك الأسباب وعدم كفاءة الأخرى؛ فإن القاسم المشترك بينها جميعا أنها أسباب تتصل بالعملية التقديرية للمهمة، أي أنها مقدمات لاتخاذ قرار، وتقدير حجم وخطورة تلك المقدمات ليس من صلاحيات أي فرد أو مجموعة أفراد في الأجهزة الأمنية. فالمعروف عن الأجهزة الأمنية في البحرين أنها أجهزة "انضباطية وصارمة" في هرميتها بشكل عام، فهي لا تتحرك أو تمارس فعلها إلا عبر أوامر صريحة ومباشرة من القيادة الأعلى منها. وهذا يعني أن مهمة تقدير الموقف هي مهمة قيادية، وليست مهمة عملانية، وأن الذي يحدِّد مقدار الانتقام أو تغطية الفشل أو رفد الحلفاء أو تحديد المهمة الإرتزاقية هم القيادات العليا ممثلة في قيادات وزارة الدفاع والداخلية ومجلس الدفاع الأعلى، باعتبارها تمثل غرفة العمليات المسؤولة عن مجريات الأحداث على أرض الواقع، وتحديد هذه المنصات القيادية أشار إليه تقرير "بسيوني"، وأكد مثل هذه التركيبة الهرمية والمتسلسلة في إثبات الطابع الممنهج للانتهاكات الحقوقية والسياسية.

بالتأكيد، لا يمكن القول هنا أن كل القرارات المتصلة بانتهاكات السجون هي قرارات شخصية تصدر من قمة الهرم الأمني أو السياسي، فطبيعة العمل اليومي والعملي تقتضي من تلك القيادات وضع الخطوط العامة والإستراتيجيات الجاهزة للتطبيق، مع إطلاق الإشارة أو نقل الرسائل الخاصة.

شهادة حية عن التعذيب بأسلوب آل خليفة

في 14 آذار / مارس 2010، أطلقت قوات الأمن البحرينية النار على حسين علي السهلاوي أثناء مغادرته منزل جدته. وأطلقت عليه عدة طلقات نارية، وأصيب بجروح في أكثر من 70 موقعا.

العالم - البحرين

ونقل شهود على الهجوم حسين إلى منزل إبراهيم الدمستاني، الذي كان في ذلك الوقت أمين جمعية التمريض في البحرين. هناك، تلقى حسين الإسعافات الأولية التي أنقذت حياته. تم نقله إلى المنزل، ولكن لأن حالته كانت لا تزال حرجة، نقله والديه سريعاً إلى غرفة الطوارئ في مجمع السلمانية الطبي في 16 مارس.

وفور دخوله إلى غرفة الطوارئ مباشرة، ظهرت قوات الأمن البحرينية لتحتجز حسين. ربطوه إلى سريره في المستشفى ورفضوا السماح له بالتحرك حتى لاستخدام الحمام، بل أرغموه على التبول في زجاجة. لم يسمح له أن يبقى وحده مع عائلته حتى بعد تقييده بالسرير في غرفة المستشفى. وحضر موظفي مكتب النيابة العامة ليستجوبو حسين. كما رافق الاستجواب عنف جسدي حتى أثناء وجوده في سرير المستشفى، وقام أحد الأطباء في السلمانية بضرب حسين لمحاولته استخدام الحمام. وتم منع أسرته من الوصول إلى سجلاته الطبية، وعلى الرغم من أن المستشفى أجرى عدة إجراءات لتقييم مدى الضرر، لم يسمح لحسين البقاء من أجل العلاج. وبدلا من ذلك، بعد عدة أيام، تم نقله إلى مستشفى عسكري مع شظية الرصاصة لا تزال في فكه، وحوالي 70 شظية أخرة منتشرة في جميع أنحاء جسده. وفي المستشفى العسكري، مُنعت عنه جميع العلاجات، بما في ذلك الأدوية والمسكنات. (تمكنت عائلته من إحضاره بعض المسكنات التي كان عليهم شراءها بأنفسهم).

وفي 22 آذار / مارس 2010 أو حوالي هذا التاريخ، نُقل حسين مرة أخرى إلى مركز شرطة مدينة شمال حمد، حيث أمر مكتب التحقيقات العام باحتجازه لمدة 45 يوما في انتظار التحقيق، وبعد فترة طويلة على ذلك – أكثر من شهر على الأقل – تم نقله مرة أخرى إلى مديرية التحقيقات الجنائية. وطوال فترة الاحتجاز هذه، تعرض حسين للتعذيب الشديد. تعرض للتعذيب بالصدمات الكهربائية، وضُرب، وأُجبر على الوقوف مع تقييد ذراعيه وساقيه، محروماً من النوم لعدة أيام، واحتُجز في أوضاع ضاغطة لفترات طويلة، وأُغرق في الماء البارد أثناء احتجازه في غرفة باردة (مما زاد من ألم جروحه)، وأُهين شفهيا ومعاملةً لكونه مسلم شيعي. وفي النهاية، وقّع حسين، تحت التعذيب، عدة اعترافات معدّة سابقا.

بعد استخراج الاعترافات، أُطلق سراح حسين في انتظار المحاكمة. وظل على القيد الالزامي حتى المظاهرات الجماهيرية المؤيدة للديمقراطية في فبراير 2011، حيث أُدين وحُكم عليه غيابيا.

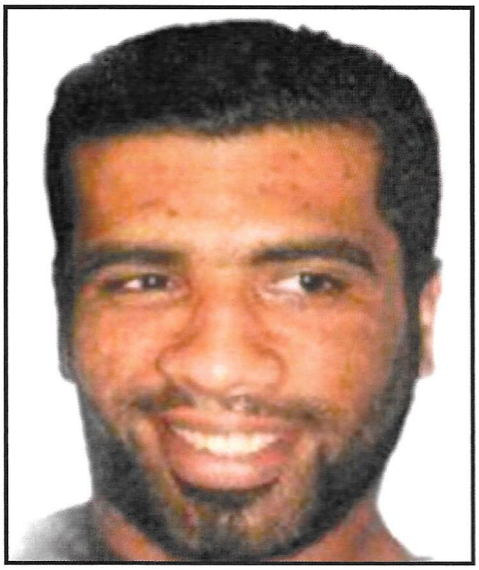

اختبأ حسين ولم يتم القبض عليه حتى 23 مايو / أيار 2012، عندما عثر عليه الضباط في مقهى، وضربوه علنا، وصادروا ممتلكاته الشخصية بما في ذلك جميع وثائقه الشخصية، واقتادوه إلى سجن جاو، حيث بدأ التعذيب مرة أخرى. ولم يتوقف العنف الجسدي الشديد بعد فترة الاحتجاز الأولى، كما هو الحال في بعض الأحيان، ولكنه استمر على مر السنين. في أوائل عام 2015، على سبيل المثال، ضربه الحراس في جاو بشدة لدرجة أنه كان يحتاج إلى غرز فوق العين وتحتها. وفي أعقاب الاضطرابات التي وقعت في جاو في آذار / مارس 2015، تعرض حسين للضرب حتى أعيد فتح الغرز. وقد تعرض مؤخرا لمعاملة مهينة، مثل إرغامه على النوم تحت سلم بدون سرير. ولا يزال يعاني من سوء المعاملة المنتظمة، بما في ذلك الاعتداء الجسدي من قبل الحراس، باعتبار أنه منشق منذ زمن طويل (منذ أن احتجز لأول مرة في عام 2010، حتى قبل الربيع العربي). بعد أن لم يتلق العلاج الطبي على مدى السنوات السبع الماضية، لا يزال لديه 70 أو أكثر من الشظايا في جسده، التي لا تزال تسبب الألم وقلة الراحة.

إن أعمال البحرين تنتهك بوضوح القانون الدولي، بما في ذلك التزاماتها التعاهدية. البحرين هي من الدول الموقعة على اتفاقية مناهضة التعذيب، وكذلك على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تحظر المادتان 7 و 10 منه أي شكل من أشكال المعاملة اللاإنسانية والمهينة. تدعو منظمة ADHRB المجتمع الدولي إلى حث البحرين على التزاماتها التعاهدية، وخاصة أن هذا النمط الطويل الأمد من سوء المعاملة لا يزال مستمرا بعد أسابيع فقط من قبول البحرين اسميا لجولة جديدة من التوصيات في إطار المراجعة الدورية الشاملة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

الخوف من السقوط يدفع الطاغية لصفقة عسكرية بـ 4 مليارات دولار

المنامة، واشنطن – البحرين اليوم

قال قائد ما يُسمى بسلاح الجو الخليفي حمد عبدالله الخليفة الثلاثاء ١٧ أكتوبر ٢٠١٧م إن النظام الخليفي وقّع صفقة أمريكية لشراء طائرات F16-block 7 بقيمة ٣,٨ مليار دولار، إلا أن مصادر حقوقية أمريكية أكدت أن الكونغرس الأمريكي لم يصادق على الصفقة حتى الآن.

ورغم إمضاء صفقة الطائرات مع شركة "لوكهيد مارتن" لشراء ١٦ طائرة حربية؛ إلا أن هناك معارضة لها من أعضاء من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في مجلس الشيوخ. وقال حمد الخليفة بأن نظامه سيستلم الطائرات في ٢٠٢١م. وقد وافقت الإدارة الأمريكية على الصفقة في سبتمبر الماضي. وجاء هذا الإعلان خلال مؤتمر صحافي عقده حمد الخليفة اليوم الثلاثاء على هامش "معرض ومؤتمر البحرين الدولي للدفاع" الذي يواجه انتقادات من أوساط حقوقية بسبب شيوع الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في البحرين.

وقد سجلت السنوات الخمس الأخيرة أعلى نسبة نفقات عسكرية وأمنية في تاريخ البلاد، في الوقت الذي تعاني منه البلاد أزمة اقتصادية ومالية "متدهورة"، فيما يقول نشطاء بأن "استمرار النظام في هدر المال العام في القطاع الأمني والعسكري يهدف إلى إرسال رسائل إلى الحراك الشعبي في الداخل، وإصرار النظام على استعمال لغة التهديد والقمع في التعاطي مع دعوات الديمقراطية"، كما يضيف مراقبون بأن سياسة "التسليح في البحرين هي انعكاس للسياسة السعودية التي تهيمن على القرار والسيادة في البحرين".

وقد ارتفع الانفاق العسكري في البحرين ليصل إلى ١٣٨٦ مليون دولار في عام ٢٠١٦، أي ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي و١٤,٦٪ من الإنفاق العام، وهذه النسبة تعادل تقريبا ضعف المعدل العالمي، حسب ما يذهب الخبير صباح نعوش في دراسة بعنوان بـ "عجز مالي مزمن في البحرين".

وأضاف نعوش في دراسته أن "هذه المبالغ التي ينشرها معهد أستوكهولم الدولي لأبحاث السلام تقتصر على وزارة الدفاع. في حين أن هنالك نفقات أخرى ذات طبيعة عسكرية وأمنية، وعلى هذا الأساس ينبغي إضافة نفقات وزارة الداخلية (أو على الأقل القسط الأكبر منها) وكذلك مصروفات جهاز الأمن الوطني ومخصصات الحرس الوطني. وبالتالي يصبح مجموع الإنفاق العسكري والأمني في البحرين ٢٤٥١ مليون دولار أي ٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي ٢٦,١٪ من الإنفاق العام".

وخلص نعوش إلى أن سياسة النظام الاقتصادية تجعل الموازنة في "عجز مزمن وخطير".

د. طه الدرازي: السجناء يشربون الماء في "قناني كلوركس" ولو لم أعش المعاناة ما تكلّمت!

في تغريدة صادمة في 22 اكتوبر، وصف استشاري جراحة المخ والأعصاب الدكتور طه الدرازي وضع السجناء السياسيين في البحرين بأنهم "يشربون الماء في قناني الكلوروكس ويأكلون وجباتهم على أكياس النايلون بدلا من الصحون، يقضون 23 ساعة في الزنازين".

#انقذوا_سجناء_البحرين إنهم يشربون الماء في قناني الكلوروكس، ويأكلون وجباتهم على أكياس النايلون بدلا من الصحون. يقضون ٢٣ ساعة في الزنزانات.

—Dr Taha (@Dr_Alderazi) October 22, 2017

جاءت هذه التغريدة على حساب الدرازي، ضمن حملة تضامنية واسعة مع المعتقلين السياسيين تحت وسم#أنقذوا_سجناء_البحرين يوم الإثنين 23 أكتوبر 2017، حصلت على إعادة تغريد وانتشار واسع. الأمر الذي ألّب حسابات موالية للرد على الدرازي ومهاجمته، متهمة إياّه بالتجنّي والكذب والخيانة، وكان تعليق الدرازي عليها "لن أرد على من استنكر ما جاء التغريدة ووصمني بالكذب، وكما قالوا سجن خمس نجوم، لو لم أكن هناك وعشت المعاناة لما ذكرت ذلك!"

وكان الدرازي قد قضى في السجون البحرينية حكماً بالحبس 3 أشهر، بتهم تتعلّق بنشاطه الحقوقي وحرية التعبير عن الرأي، وأخلي سبيله بعد انقضاء مدة محكوميته في 12 أغسطس 2017. وتعدّ هذه التغريدة الأولى التي يتحدّث فيها الدرازي عن بعض ما شهده داخل السجن خلال تلك الفترة.

أوقفت السلطات البحرينية الدرازي في 14 أغسطس/ آب 2016 بعد التحقيق معه لساعات طويلة متهمة إياه بالمشاركة في اعتصام الدراز احتجاجاً على إسقاط جنسية الزعيم الروحي للأغلبية الشيعية في البحرين آية الله الشيخ عيسى قاسم، وأخلت سبيله في 23 أغسطس/ آب مع استمرار محاكمته، ثم قامت باعتقاله من قاعة المحكمة لتنقله إلى سجن جو مباشرة، بعد أن أصدرت حكمها النهائي بحقه في 24 مايو/أيار 2017 بالسجن 3 شهور.

الدكتور الدرازي الذي يعدّ قامة طبية متفرّدة في البحرين، هو أحد أفراد الطاقم الطبي الذي تعرّضوا للاستهداف والتوقيف من العمل منذ 2011، فقط لأنه عالج الجرحى خلال تلك الأحداث، وقد كان رئيساً لقسم جراحة المخ والأعصاب في مجمع السلمانية الطبي، وأستاذاً مساعداً في كلية الطب/ جامعة الخليج العربي، لكنه أوقف عن العمل منذ ذلك الحين، رغم الحاجة الطبية الماسة لتخصصه في مستشفى السلمانية، ووسط النقص الكبير للاستشاريين في هذا المجال الهام والخطير.

رغم التضييق المادي والمعنوي الذي مورس ضد الدرازي منذ ذلك الحين، متضمناً المنع من السفر دون إبداء أسباب واضحة من قبل الجهات المعنية، والاستدعاء المتكرر للتحقيق لساعات طويلة فيما بعد، وإلصاق تهم عشوائية له بالتجمهر في أماكن متفرقة في البحرين، فضلاً عن الحكم الأخير بسجنه، إلا أن ذلك لم يثنه عن الاستمرار في موقفه الثابت كاستشاري نبيل، ومواطن بحريني أصيل، وإنسان ناهض، وهو الذي أكّد ذات مرة لمرآة البحرين "لسنا سياسيين، نحن مهنيون، لكن الطب بلا إنسانيه كالصلاة بلا وضوء".

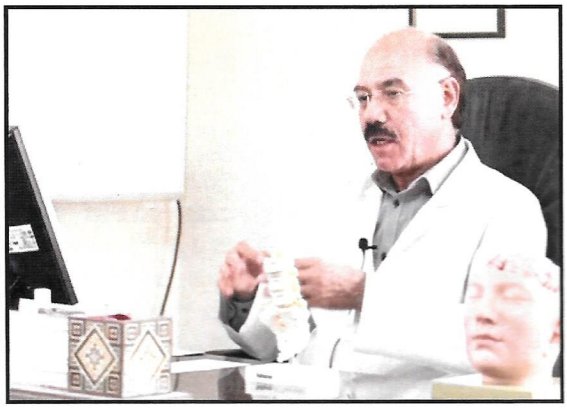

عندما أُوقف الدرازي عن العمل في 2011 ومُنع من فتح عيادته في البحرين، حصل على عروض عمل من دولتين خليجيتين، وعرض آخر من البرازيل، وعرض من المملكة المتحدة، وآخر من أمريكا في بوسطن، رفضها جميعها. كانت العروض أفضل بكثير من وضعه في البحرين من حيث المستوى الوظيفي والمادي، فضلاً عن كونها فرصة للعيش بعيداً عن التوتر والغبن السياسي، لكنه رفض، وقال: "رفضتُ بلا منّة على وطني، فإن كسرة خبز أغمسها في الماء وأتقاسمها مع أبناء شعبي، لا تعادلها العروض السخية التي قدمت لي للعمل في الخارج، وطني هو ما تحتاجه روحي أكثر من حاجتها إلى الخبز أو أي شيء آخر، وهذا الشعب هو الجمال الحقيقي الذي أفتخر أن أكون جزءاً منه وفيه وبه ومعه".

إنه هذا الذي يحب وطنه بهذا القدر من غير منّة، ويجد حاجته الروحية إليه أعزّ من حاجة جسده للخبز، هو ذاته الذي قضى في السجن شهوراً، يتقاسم كسرة الخبز مع السجناء السياسيين، ويشرب الماء معهم في قناني الكلوروكس، ويأكلون وجباتهم على أكياس النايلون بدلا من الصحون، ويقضون 23 ساعة في الزنزانات!

استهداف رموز الثورة —— التكملة من الصفحة 3

وفي هذا السياق يمكن التأكيد على أربع مساحات أوجدتها القيادات الأمنية لتطبيق وتنفيذ استراتيجيات الانتقام وتصفية الحسابات وهي:

١- مساحة الصلاحيات المطلقة

فبمقتضى التتبع؛ كانت هناك صلاحيات شبه مطلقة لجهاز الأمن الوطني لتنفيذ كل مهامه القذرة، وقد تُرجمت هذه الصلاحيات في استعادة صلاحيات جهاز الأمن الوطني اليي سحبها منه تقرير "بسيوني" الشهير، كما تُرجمت في رفع الميزانية المرصودة للجهاز المذكور، وفتح الباب مشرعا لوزارة الداخلية في الاستفادة من ميزانية الدولة كما تشاء. وهنا يُشار أيضا إلى صدور الأوامر الملكية في تعيين رئيس جهاز الأمن الوطني وما يشير إليه من مغزى.

٢- الاستهداف الشخصي

في عُرف النظام؛ فإن الرموز والقيادات السياسية المعتقلة والمحتجزة في سجن جو يُعتبرون أعداء شخصيين لقيادات النظام، وأن الانتقام منهم بشكل دوري يشكل ترضية و"شفاء" لقلوب العائلة الحاكمة، وتظهر هذه الرسالة واضحة في حجم تأليب الرأي العام في تغريدات وزير الخارجية مثلا وفي بيانات وزارة الداخلية وفي تغطيات تلفزيون البحرين الرسمي، وفي المقالات الصادرة مضامينها في العادة من الديوان الملكي، كما في مقالات صحيفة "الوطن" مثلا.

٣- السجون السرية

قد يكون الحديث عن السجون السرية في البحرين مثيرا للدهشة بحكم صغر المساحة الجغرافية وسهولة معرفة المعتقلين وأماكن تواجدهم. إلا أن هناك عدة سجون أو مراكز تحقيق سرية، بمعنى أنها تُدار بغير الطريقة الإدارية المعمول بها في الإدارة التابعة لها، كما في مركز أمن المحرق الذي تحول لوكر للتعذيب والاحتجاز المؤقت، وكما في سجن القرين الذي يعتبر الآن وفقا لبعض المعلومات البديل عن مركز التحقيقات الجنائية. ومن المؤشرات الدالة على وجود السجون السرية هو كثرة حالات الاختفاء القسري الذي يتفاوت بين عدة أيام إلى عدة شهور وعام.

٤- المؤسسات المحامية

ونقصد بها المؤسسات التي أوجدها النظام لحماية تصرفات أفراده وأعفائهم من الملاحقات القانونية، مثل مؤسسة التظلمات ومؤسسة مراقبة السجون ومؤسسات حقوق الإنسان الوكيلة، فهذه المؤسسات تقوم بدور مزدوج يجمع بين التستر على الانتهاكات من جهة والعمل على تعطيل الملاحقة القانونية للأفراد المنتهكين والمتورطين عمليا من جهة ثانية.

خاتمة المشهد

الخلاصة التي يمكن التأكيد عليها في نهاية المطاف؛ أن الانتهاكات والتعديات التي تحدث للقيادات والرموز السياسية المعتقلة في سجن جو، والتي تحدث لأكثر من ٤ آلاف معتقل آخرين؛ هي انتهاكات ممنهجة، ونتيجة للطبيعة الانتقامية المغروسة في بنية النظام السياسي وأجهزته الأمنية، كما إنها ذات صلة بالارتدادات الإقليمية، وفشل محور حلفاء النظام فيها. أما العنصر الأبرز هنا؛ فهو أن الطابع التكراري لتعديات والانتهاكات يمثل الترجمة الفعلية لتوجيهات تقديرية تضعها قيادات النظام العليا، وتوفر لها مساحات متعددة للتنفيذ والتطبيق العملي.

عائلات ثلاثة معتقلين تسرد قصص المعاناة والانتقام في سجون البحرين

البحرين اليوم – (خاص):

حينما طرقت "وكالة البحرين اليوم" أبواب عوائل المعتقلين، سمعت آهات كثيرة، وأنات أكثر، من وراء جدران تلك البيوتات يتجلى الصبر العظيم أمام المعاناة التي يسردونها بكل ألم ووجع. ترى في أعينهم دمعات مخنوقة، لكن تشوبها نظرة بأس وصلابة. هنا تقف حائراً وأنت ترتب سطور هؤلاء الصابرين.

فيما يلي ثلاث سرديات لثلاث عوائل تتكثف فيها المعاني المتضادة (الألم/الصبر) (الجرح/القوة) (الوجع/المنعة)، وفي كل المفردات تتجلى مصاديق للصمود الذي تذوي أمام واقعهم الكلمات ويعجز في جنب تجلّدهم كلّ شرح وبيان. هي إفادات تكشف حجم الانتهاكات التي يمارسها النظام بحق أبنائهم، وتؤكد أن كل ما تنشره مؤسسات محض أكاذيب.

أم الشهيد عباس السميع

تشكو أم الشهيد عباس السميع من نظام الزيارات في السجن. لديها ثلاثة أبناء معتقلين وهم: محمد وعلي وحسين السميع، ولا يُسمح لها بزيارتهم جميعا مرة واحدة.

وتضيف أم الشهيد: "الحواجز البلاستيكية تحول بيننا وبين أولادنا، ولا نستطيع سماعهم إلا عبر سماعة مخصصة، لتنقطع بعد ربع ساعة من الزيارة، مما يجعلنا نغادر المكان من دون أن نطمئن على حالهم بشكل كافٍ".

تتحدث أم الشهيد والمعتقلين عن الانتظار الطويل الذي يُفرض عليهم قبل المقابلة، وعن الأوضاع الصحية للمعتقلين.قالت إن أوضاع أولادها يجري التكتم عليها، ولا تدري ماذا يحصل لهم، إذ لا يُسمح لهم بالكلام عن حقيقة أوضاعهم. كما أنهم بدوا نحيلين جدا.

ابنها محمد يعاني من حساسية من بعض أصناف الطعام، لكن لا يستطيع أن يتجنبه، ذلك أن ليس هناك أكل غيره، كما أن ما تسمى بـ "الكانتين" لا يتوفر فيها ما هو كاف ليجعل المعتقلون يختارون الطعام المناسب. هناك تضييق متعمد في كل شيء، أما بالنسبة للاتصالات، فقالت أم الشهيد السميع "إن المكالمات مراقبة ولا يمكن الحديث عن كل شيء، وأكرر نحن لا نعلم ماذا يحصل داخل السجن، لكن ما يتناهى لنا أن سجن رقم "١" عليه تضييق أكثر من غيره".

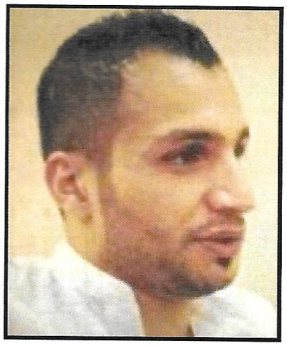

عائلة ماهر الخباز

أما شقيقة المعتقل ماهر الخباز، فقالت إن أخاها محكوم عليه بالاعدام وله ثلاثة أخوة محكومين بنفس القضية، إثنان منهم محكوم بالمؤبد، وهم أبرياء من كل ذلك، كما تؤكد. وقد صدر الحكم على اثنين منهم بالسجن عشر سنوات والآخر حكم عليه بخمس سنوات، وقد اعتقلوا في عام ٢٠١٣.

وأضافت "إن من بين طرق التعذيب التي تعرض لها ماهر كانت طريقة (الفيلقة) والوقوف لساعات طويلة في غرفة باردة، والحرمان من الأكل والشرب والصلاة والنوم، إلى أن تدهورت حالة ماهر ونُقل للمستشفى، وقد بقي في الإنفرادي قرابة السبعة أشهر، حتى حُكم على عدد من الشباب بالإعدام، ومنهم الشهداء الثلاثة، فاكتظ المكان بالسجناء، وأصبح معة شخص آخر بنفس الغرفة".

آخر زيارة لنا كانت في فبراير

تقول شقيقة ماهر إن آخر زيارة سمح لهم برؤية أخوتها كانت في شهر فبراير، بعد إعدام الشهداء الثلاثة، وقد أُحضر ماهر مقيدا بالسلاسل، "وكانت المرة الأولى التي أراه فيها مقيداً بهذه الطريقة".

وتضيف "لم يُسمح لنا بزيارتهم منذ ذلك الحين. ذلك لأننا طلبنا زيارات تشمل أخوتي الأربعة في نفس الوقت، لكن طلبنا قوبل بالرفض، كما احتج أخوتي على الحاجز الزجاجي الذي يفرغ الزيارة من مضمونها وفائدتها".

وتذكر بأن المعلومات التي وصلت إليهم تؤكد قطع الطعام عن "كانتين" السجن، ولا يُسمح للأهالي بإدخال الطعام لأبنائهم أو المعلبات الغذائية، باستثناء بعض الأدوات الصحية.

والدة المعتقلين الثلاثة

وقد تحدثت لـ(البحرين اليوم) أم لثلاثة معتقلين، هم حسين وحيدر ومحمد الملا، وروت أوضاع أولادها بشيء من المرارة، تقول "إن محمد (٢٥ عامًا) مصاب بأكثر من ١٢٠ شظية شوزن في الجهة اليسرى من الجسم، خصوصًا في الجهاز الهضمي والرئة اليسرى، وشظية واحدة في جدار القلب". وتضيف "هل تتخيلون صحته ووضعه داخل السجن؟".

ومحمد محكوم بالسجن ١٠ سنوات، وهو الآن يقبع في سجن جو، وقد أسقطت جنسيته. تضيف الأم سرد المعاناة "أفيدكم علما، إن إصابته في الجهاز الهضمي تحتم عليه الالتزام بأكل خاص مناسب كما ونوعا.. وهذه الرعاية الطبية التي من الواجب أن يتحصل عليها لكي يتجنب الآثار الخطيرة؛ يُحرَم منها، فهو يتعرض لنكسات صحية باستمرار، ويتعرض للمضايقة باستمرار من ضباط النوبة، ومصادرة حاجاته الشخصية لأكثر من مرة".

أما التفتيش المهين فهو مستمر. ولكي تعطينا صورة للوضع داخل المعتقل بوشكل أقرب للواقع، تقترح أم المعتقلين رسم هذه الصورة في الأذهان: "كل غرفة فيها ثمانية أسرِّة، لكن ليس فيها ثمانية معتقلين، بل أربعة عشر سجينا، مما يعني أنه ليس هناك سرير لكل سجين، ويتم إيقاظهم فجر كل يوم عنوةً بهدف عدّهم، وأثناء ذلك تُوجّه الإهانات بشتى الكلمات، ويتم إخراجهم في "الفنس" مرة واحدة في الأسبوع".

أما المعتقل حسين (٢٠ عامً) فهو محكوم بعشر سنوات أيضا، وهو ينزل في مبنى المحكومين بسجن الحوض الجاف، وتقول والدته بأنه محروم من استكمال الدراسة، ويتعرض مع رفاقه في العنبر للتفتيش المستمر، ومصادرة حاجاته الخاصة، والضرب باستمرار من دون سبب. أما "الإهانة المستمرة فهي تمثل المشهد اليومي للمعتقلين مع ضباط السجن".

وفي نفس المبنى، ينزل ابنها الثالث حيدر (١٧ عاما)، المحكوم بالسجن ٨ سنوات، ورغم إصابته في الأنف ومعاناته من ضيق في التنفس، إلا أن الضرب كان كثيرا ما يعانيه في السجن، كما تعرض بشكل دائم للحبس الإنفرادي، وتقول والدته بأنه "مستهدف من قبل بعض مسؤولي المناوبة بالضرب بدون سبب.. وهو أيضا محروم من استكمال دراسته".

سياسات الورطة: محفزات توسيع مفهوم الإرهاب على حساب العدالة في البحرين

بقلم السيد باقر المشهدي
كاتب مهتم بالشأن البحراني
25 اكتوبر 2017

تختلف البحرين عن باقي دول منطقة الخليج، من حيث قدرتها على انتهاج سياسة مرنة تتعامل بها مع أزمات الإقليم أو حتى الأزمات الداخلية التي تواجهها منذ عقود. فالعديد من الأزمات الداخلية والخارجية التي مرت بها البحرين خلال العشر سنوات الأخيرة؛ أوضحت افتقاد النظام في البحرين القدرة على التعامل المرن، وتفضيل السياسات الحادة والمتطرفة خيارا سياسيا وحيدا.

في السياسة الداخلية؛ أفضت تلك السياسات إلى مزيد من التأزم والاحتقان، بل إن نتائج تلك السياسات أدخلت الدولة ونظامها السياسي في دوامة لا يمكن الخروج منها وفقا لحسابات "الرابح الوحيد"، وهو الإطار الذي كانت السياسات الحادة تبشر به باعتباره المخرج الجذري للأزمات المتلاحقة منذ 2002. أما المجال الخارجي، فهو الأكثر وضوحا، فالبحرين هي الأكثر استعدادا لأن تكون الدولة التابعة والخاضعة لمؤثرات القوى الأكبر والأكثر تأثيرا، ولذا فإن السلوك الخارجي لسياسة النظام في البحرين لا يبدى استعدادا لأن تتحول البحرين من دولة تابعة إلى دولة مؤثرة.

أيا تكن التحليلات التي قد تدفع هذا السلوك باتجاه الأخذ بالثوابت التاريخية التي يصعب تجاوزها أو القفز عليها، والتي تضفي نوعا من الاستمرارية في التبعية؛ فإن النتائج التي تؤدي إليها التبعية لا تخلو من اهتزازات واضحة في السيادة الداخلية والعقلانية في السياسة الخارجية. يضاف إلى ذلك طبعا تزايد حدة التطرف إزاء الأطراف الداخلية، واللجوء إلى آليات قمعية على حساب آليات العدالة.

سياسات الورطة

منذ فبراير 2011 أصبح الوقت ملائما لتقويم السياسة الخارجية في البحرين كما ظهرت من خلال الاستعانة بقوات درع الجزيرة في مارس 2011، ومن قبل في الحصول على مارشال خليجي بقيمة 10 مليار دولار. إن المأزق الداخلي الذي واجه البحرين هو ذاته الذي واجهته دول خليجية أخرى، مثل عمان والكويت ودول عربية عديدة في سياق الربيع العربي، مثل الأردن والمغرب وغيرها، وجميع تلك الدول باستثناء سوريا وليبيا؛ لم تكن بحاجة لقمع عسكري وفقدان السيادة لتتعاطى مع أزمتها الداخلية.

صحيح أن الوضع كان معقدا ومتعدد الوجوه، لكنه كان ولا يزال مشهدا محليا قابلا لأن يكون نموذجا في طريقة اجتراح الحلول الديمقراطية، بدلا من التعاطي العسكري وفقدان السيادة. يضاف إلى ذلك أن قوة الآلة العسكرية ربما تكون قادرة على إنهاء حركة الاحتجاج الجماهيري الواسع في دوار اللؤلؤة؛ لكنها لم تستطع إنهاء الاحتجاج الشعبي داخل القرى والمناطق الداخلية، كما لم تكن قادرة على كسب الشرعية المفقودة.

السؤال الذي ينبغي أن يُطرح قد لا يتعلق بعقلانية القرارات السياسية التي تصدر عن حكومة البحرين أو عدم عقلانيتها، بقدر ما يتعلق بنوعية تقدير الحسابات التي تدخل في صنع هذه القرارات. فمن الواضح من تتبُّع مثل هذه القرارات أن هناك حيرة وتعقيدا كبيرين حول معظم المشاكل المهمة التي تواجهها حكومة البحرين، ولهذا فإن المخرجات المتوقعة هو أن تتجه قرارات السياسة الداخلية والخارجية إلى إدخال تغييرات كمية في السياسة القائمة، بدلا من إحداث تغيير نوعي يُحسِّن من شروط استعادة السيادة الداخلية أو الخارجية.

المشكلة الأساسية في تدبير السياسة للنظام في البحرين تكمن في أن العقلانية هي الشيء الوحيد الغائب عن المشهد السياسي بل يكاد يكون من المستحيل العثور على جوانب عقلانية في التدابير المتخذة. صحيح أن مجلس الوزراء والديوان الملكي يتداولان الأمور السياسية في إطار بالغ الأهمية، لإقرار التوجهات السياسية، لكن تلك المداولات لا تُطرح ضمن إستراتيجية متماسكة.

،نتيجة لذلك، ليس غريبا أن تتسم التدابير السياسية بصفة "تجميع النقاط"، ولكن من دون إحداث تغيير نوعي وحقيقي في ميزان القوى. وعبر مراجعة وثائق الربيع البحراني سنجد أن تبعية البحرين للسعودية لم تقف عند حد التنسيق والتعاون، بل حاولت جاهدة أن تحوّل صيغة العلاقة إلى صيغة اتحاد كونفدرالي منفرد عن صيغ اتحادية تضم جميع مجلس التعاون الخليجي.

معنى ذلك أن السياسة في البحرين اعتمدت مبدأ الحليف الإستراتيجي الوحيد لصياغة سياستها الداخلية والخارجية، وأفرز ذلك نمطا ثابتا من التبعية لعبَ الديوان الملكي دورا كبيرا في ترسيخها واعتمادها بديلا عن كافة التدابير السياسية السابقة التي حاولت إقامة توازن بين متطلبات الداخل ومتطلبات الخارج. إن توجه الديوان الملكي في إقرار سياسية الحليف الإستراتيجي الوحيد من شأنه أن يلغي كافة المؤسسات البيروقراطية الأخرى، وأن يجعلها رهينة فعلا لما تقرره السعودية من سياسات.

وهذا ما تجلى في الأزمة القطرية وقبلها الأزمة المتصلة مع إيران، وكأن البحرين تتحرك في رمال السعودية المتحركة. فهناك رغبة ملحة في وصم قطر بدعم الإرهاب، في الوقت الذي لا يمكن فتح ملف دعم الارهاب بشكل منفرد ما لم تُفتح ملفات "دول الحصار" أيضا. ولهذا تبادر البحرين أن تُظهر أكوام الورق والمستندات التي تحمل اسم قطر، حتى وإن لم تكن متصلة بقضايا الإرهاب أو التدخل في الشؤون الداخلية، ومن خلال منطق توسيع مفهوم الإرهاب تسعى السياسة الرسمية في البحرين لأن تصف، مثلا، التبرعات الخيرية لبناء مسجد أو مأتم على أنها دعم للإرهاب.

الإرهاب والعدالة

نحتاج أن نقرر ولو بشك لموجز أن مفهوم الإرهاب المتبع لدى حكومة البحرين هو الأكثر سعة من بين عدة مفاهيم عالمية لضبط مفهوم الإرهاب. فالإرهاب الذي تعتمده الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في البحرين قابل لأن يتكيف مع كل نشاط سياسي أو احتجاجي. فالضابطة الأساسية هنا هي ممارسة أي عمل يخالف توجهات الحكومة أو يمكن تفسيره على أنه يدعو للخروج على ما تقرره الحكومة.

ووفقا لذلك، فإن تشكيل خلية سرية لزراعة عبوات تفجيرية يتساوى مع إلقاء خطاب سياسي في مؤتمر سنوي لجمعية سياسية مرخصة يناقش فيه أوضاع الميزانية أو الحروب الخارجية التي تشارك فيها البحرين.

هذه السعة والقدرة على التمدد يصعب أن نجد لها مثيلا على المستوى العالمي، فالدول التي تحترم مبدأ القانون وسيادته لا يمكن ان تأخذ بهذه السعة الكبيرة في التعامل مع أهم وأخطر المفاهيم المعاصرة وهو الإرهاب. يبدو واضحا أن حكومة البحرين تحتاج لكثير من الجهد لكي تقنع من يراقب أوضاعها الداخلية؛ أن قادة المعارضة السياسية المعتقلين يدعمون الإرهاب أو يؤيدون العنف، أو إن لهم صلات مع جهات خارجية تعمل لزعزعة الاستقرار السياسي في البحرين.

من جانب آخر، فإن قدرة الأجهزة الاستخباراتية والأمنية في البحرين على تحوير أدلة الإرهاب حسب التوجهات الإقليمية والعالمية؛يعد أمرا مريبا ومثيرا للاستغراب. فأدلة الإرهاب والعنف التي تسوقها الأجهزة الأمنية تتكيف مع الإطار العام الذي تتحرك فيه قضايا الإرهاب وموجاتها المتعددة. كان بإمكان جهاز الدولة في البحرين أن يتوسع في مفهوم العدالة أكثر، وأن يجترح مفاهيم أكثر عملية للعدالة السياسية التي لا تعني سوى الإنضمام لمنظومة الحقوق الحديثة والالتزام بها ما يمكن بناءه على ذلك من أن التوسع غير المبرر وغير الأخلاقي لمفهوم الإرهاب يتوافق مع ما يمكن تسميته " الأنظمة المنهارة"، فكلما شعرت الدولة أنها تقترب من حافة الانهيار كلما لجأت لمفاهيم مطاطية تعفيها من استحقاقات سياسية واقتصادية. إذ كيف للدولة أن تنجز واجباتها نحو مواطنيها إذا كانت تلاحقهم جمعيا بتهمة الإرهاب!

سقوط الحكم الخليفي يقترب — البقية من صفحة 1

العدوان ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب. فالسعودية التي انفقت مئات المليارات لشراء الاسلحة الفتاكة عجزت عن تركيع افقر شعب عربي، وتكسرت احلامها على صخور الجبال اليمنية، واصبح على الطغاة ان يبرروا لشعوبهم لماذا قصفوا اعمار شبابهم الذي حصدتهم آلة الموت اليمنية. حتى طاغية السودان الذي شارك في حرب ظالمة بدون اي مبرر منطقي اصبح مطالبا بان يبرر مقتل اكثر من 500 سوداني في تلك الطاحونة.

الخليفيون يخططون لانتخاباتهم الصورية العام المقبل، وهم يعلمون انها ستفشل كما فشلت سابقاتها. فارادة الشعب لا تقهر والتذاكي على العالم الخارجي لا يغير من الحقيقة شيئا، ودماء الشهداء تأبى الاستسلام او التخلي عن المطالب المشروعة وفي مقدمتها حق تقرير المصير وكتابة دستور يؤسس لممارسة ديمقراطية حقيقية تلغي النظام القبلي والعقلية الطائفية وتسعى لاقامة مجتمع متجانس ونظام سياسي قائم على مبدأ "لكل مواطن صوت". وبرغم الدعم غير المحدود من الحلفاء الغربيين والخليجيين فقد بدأت حظوظ الخليفيين تتراجع كثيرا بتراجع حظوظ اولئك الحلفاء. فالسعودية تتراجع على كفاة المحاور وتشهد صراعا داخليا بين افخاذ البيت السعودي الذين تضرروا بالانقلاب الذي قام به محمد بن سلمان. وفي غياب الدعم الشعبي الحقيقي للنظام السعودي فان عليه ان يتعاطى مع اوضاعه الداخلية بموازاة ا هتماهمه بالاوضاع الاقليمية. لقد راهن كثيرا على التحالف مع الادارة الامريكية برئاسة دونالد ترامب وكذلك مع الكيان الاسرائيلي، معتقدا ان ذلك سيوفر له حصانة امام التحديات المحلية والاقليمية العديدة. ولكنه ادرك في النهاية ان ذلك لن يتحقق وان العواصف تهدده من كل جانب. وفجأة وبدون مقدمات وجد ا لحكم السعودي نفسه في موقع مختلف تماما عما كان فيه قبل شهور. فاذا به ينقلب على دولة قطر، حليفته بمجلس التعاون الخليجي، ويتقارب مع العراق الذي يرأس حكومته قيادي كبير من حزب الدعوة الاسلامية. فما سبب ذلك الانقلاب؟ ألا يعني اخفاقا سياسيا وميدانيا للحكم السعودي؟ حدث ذلك بعد فترة قصيرة من شن حملة دموية بدأت باعدام الشهيد الشيخ نمر النمر وعدد من مواطني المنطقة الشرقية، وحملة اعلامية ضد ما تسميه ابواقه "النظام الصفوي المجوسي" سواء في العراق ام ايران، ومشروع طائفي مقيت ادى لتمزق اوصال امة العرب والمسلمين بدعاوى فارغة وادعاءات ليس لها اساس.

لم يعد امام نظام الحكم الخليفي سوى الاستسلام لارادة الشعب ومطالبه، ويبدأ ذلك بتسليم الحكم للشعب بعد كتابة دستور يلم شمل الوطن ويحميه من الاستبداد والهيمنة القبلية والاستبداد. يلي ذلك ا نتخابات على اساس المواطنة المتساوية لبرلمان كامل الصلاحيات ومن بينها انتخاب الحكومة ورئيسها. وفي هذه الاثناء يتم اعداد الخطط واللوائح الداخلية لضمان توزيع عادل للثروة واقامة عدالة انتقالية تبدأ بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب بدون استثناء. هذه المطالب لا تخضع للمساومة، فهذه المرة لن يخدع الشعب مرة اخرى كما خدع سابقا. فالثمن الذي قدمه خلال العقود الخمسة الماضية كان كبيرا، وقد تضمن مئات الشهداء وآلاف المعذبين والمنفيين ومسحوبي الجنسية. ومن المتوقع ان يصر الطاغية على رفض المطالب العادلة للشعب ويستمر في الدعاية الاعلامية وسياسات التضليل لتبرير جرائمة التي لا تتوقف. ولكن ذلك لن يفيده شيئا بل سيعمق ازمته ويزيد ملفاته في القمع والاجرام. وبعد التجارب المريرة الطويلة فان شعبنا لا يبحث عن فتات او اصلاحات شكلية او خطوات سياسية هامشية، بل عن تغيير حقيقي يمنع تكرر ما حصل في العقود السابقة. شعبنا لن يقبل بان يساق رجاله ونساؤه وشبابه واطفاله الى طوامير التعذيب ويتعرضوا للمعاملة الحاطة بالكرامة الانسانية وكافة اساليب الشتم والاهانة والاستهداف الديني والمذهبي. هذا الشعب الذي استمر في ثورته المباركة سبعة اعوام متواصلة ملتزما باساليبه السلمية المتحضرة في مقابل القمع والعنف غير المحدود الذي تمارسه العصابة الحاكمة، قال كلمته في 14 فبراير 2011 بحتمية التغيير ولن يتراجع عنها. وقدم على ذلك الطريق من التضحيات الشيء الكثير. قام بذلك كله بعد ان علمته تجربة اعوام ما بعد فرض الميثاق الخليفي عدم الثقة بالعصابة الخليفية الحاكمة التي لا تلتزم بما تتعهد به ابدا. فخلال تلك الحقبة ابدى هذا الشعب من حسن النوايا ما جعله يبدو احيانا قريبا من السذاجة بسبب طيب قلبه ونقاء سريرته. شارك في انتخاباته والتحق ببرلمانه الصوري وشارك بصدق نية لانجاح التجربة الخادعة، ولكنه لم يجن من ذلك الا المزيد من الخسائر. فقد عمل الطاغية على تعميق مشروع تغيير التركيبة السكانية واستقدام الاجانب والتجنيس السياسي وتعميق الطائفية السياسية وترويج الخلافات المذهبية وتبنى خطابا عدائيا تجاه السكان الاصليين. وما ان اندلعت الثورة حتى كانت اجهزته القمعية قد تمكنت في مواقعها واصبحت جاهزة للاجهاز على الشعب وثورته. ولكن فضل ونعمته على هذا الشعب كانا عظيمين. فاستمرت الثورة وحاصرت الديكتاتور وعصابته حتى بلغ الامر ما وصل اليه الآن. لذلك سيتواصل الحراك والاصرار حتى تحقيق المطالب بعون الله تعالى، وما ذلك على الله بعزيز.

هكذا يموت شهداؤنا

عمر ابو ريشة

يبسم من علّمه، كيف يطيب الالم
عتادُه على الثرى مبعثرٌ محطم
وصدره ممزق يسيل فوقه الدم
وحوله اعداؤه تلعنه وتشتم
تمعن في تعذيبه لعله يستسلم
وينثني عن زهوه بقوله أسترحم
أزرى بذل حقدها ومات وهو يبسم

في تأبين الشهيد حسين الجزيري

أمن كدر أعب وفي الهجير ... وهذا الكلب يلعق من غديري
أأبقى في ظمى وأنا ابن بحر ... وأخشى اللاعقين فمن عذيري
اذا انا لم أذذ عن حوض مائي ... تملّكه الغريب على اليسير
متى علم اللصوص بضعف ردي ... بضوء الصبح ينتهبوا سريري
أأصمت لا أبوح بما أعاني ... وأرجو الانتصار بصوت غيري
ألا أصحو وأدفع عن حقوقي ... ولو سد الطريق بألف سور
لقد بدت الدروب كضوء شمس ... لأعيننا فهيا للمسير
تقدمنا الأباة وما توانوا ... وما عبأوا بتهديد النذير
خطت أقدامهم طرق المعالي ... عتاد كفاحهم وهج الضمير
دعائي للمشاعل في بلادي ... صلاتي للشهيد وللأسير
لمن صمدت ومن صمد احترامي ... سلامي للصغير وللكبير
وأحمي هامتي لسخاء نفس ... كنفس شهيد قريتنا الجزيري
تسامى فوق حاتم في عطاء ... بعمر البدر كالرجل البصير
سيبقى ذكره ببقاء أرضي ... حسين أراد تقرير المصير
فعهدا يا نجوم سما أوال ... يعود الحق في زمن قصير

للشاعر عبدالله عبدعلي اسماعيل 27 فبراير 2015